اى بعد الفراق فله كل الزيادة او نصفها الحدوثة فى ملكه
متصلة كانت او منفصلة ولو نقص بعد الفراق وكان
بعد قبضه فله كل الارش او نصفه او قبل قبضه فكذلك ان
نقصه اجنبي او الزوجة والا فلا ارش وتعبيري بما ذكر
وفيما ياتي بالفراق اعم من تعبيره بالطلاق ولو فارق
لا بسببها بعد تلفه اى المهر بعد قبضه فله نصف بدله
من مثلي في مثلي وقيمة في متقوم والتعبير بنصف
القيمة في نصف القيمة المتقوم قال الامام فيه تساهل
وانما هو قيمة النصف وهي اقل من ذلك وقد تكلمت
في شرح الروض على ذلك وذكرت ان الشافعي والجمهور
عبروا بكل من العبارتين وان بينهما تمام يدل على ان
مرادهما عندهم واحد بان يراد بنصف القيمة نصف
قيمة كل من النصفين منفردا الا منضما الى الاخر فيرجع
بقيمة النصف او بان يراد بقيمة النصف قيمته منضما
لا منفردا فيرجع بنصف القيمة وهو ما صوبه في الروض
هنا رعاية للزوج كما روعيت الزوجة في ثبوت الخيار
لها فيما ياتي او بعد تعيبه بعد قبضه فان قبضه به
اى الزوج اخذه بلا ارش والا فنصف بدله واعلم
من قوله فنصف قيمته سليما دفعا للضرر عنه او

بعد تعيبه قبله اى قبل قبضه ورضيت به فله نصفه
ناقصا بلا ارش لانه نقص وهو من ضمانه وبنصفه اى
الارش اق عيبه اجنبي لانه بدله الغائب وان لم تاخذه الزوجة
بله عفت عنه وان اوهم كلام الاصل خلافه او فارق ولو
بسببها بعد زيادة متصلة كولد ولبن وكسب فهي لها
سواء احصلت في يدها او في يد غيرها في الاصل او نصفه
دونها وظاهر انه ان كانت الزيادة ولد امة لم يميز عدله
محله لها عن الامة او نصفها الى القيمة لحرمة التفريق او فارق
لا بسببها مقارنة بعد زيادة متصلة كسمن وتعلم صنعة
خيرت فيها فان شحت فيها وكان الفراق لا بسببها فنصف
قيمة له بلا زيادة بان يقوم بغيرها وان سمحت
بها لزمه قبول لها وليس له طلب قيمة او فارق لا بسببها
بعد زيادة ونقص كبر عبد وكبر نخلة وحمل من امة او
بهيمة وتعلم صنعة مع برص والنقص في العبد الكبير
قيمته بانه لا يدخل على النساء ويعرف القبائل ولا يقبل التأديب
والرياضة وفي النخلة بان ثمرتها تقل وفي الامة والبهيمة
بضعفهما بها لما وخطر الولادة في الامة وارداة اللحم في
الماكولة والزيادة في العبد بانه اقوى على الشدائد والاسفار
واحفظ لما يستحفظ وفي النخلة بكثرة الحطب وفي الامة